

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

يلزم من نفي الجهل ثبوت علم بشيء من الأشياء بل كان النفيان عدمين محضين فكيف يعقل ا لتفاضل في الشيء الواحد من كل وجه فإنه لا يعقل في ا لعدم المحض و النفي الصرف فإن ذلك ليس بشيء أصلا و لا حقيقة له في الوجود و لا فيه كمال و لا مدح و إنما يكون ا لتفاضل بصفات ا لكمال و ا لكمال لا بد أن يكون و جودا قائما بنفسه أو صفة موجودة قائمة بغيرها فأما ا لعدم المحض فلا كمال فيه أصلا .

ولهذا إنما يصف ا نفسه بصفات التنزيه لا السلبية العدمية لتضمنها أمورا و جودية تكون كمالا يتمدح سبحانه بها كما قد بسط في غير هذا ا لموضع كقوله تعالى (! 2 2 !) فنفي ذلك يتضمن كمال الحياة و القيومية و كذلك قوله (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) يتضمن كمال ا لملك و ا لربوبية و إنفراده بذلك و نفس إنفراده بالملك و الهداية و ا لتعليم و سائر صفات الكمال هو من صفات ا لكمال و لهذا كانت السورة فيها الإسمان الأحد الصمد و كل منهما يدل على ا لكمال فقوله (! 2 2 !) يدل على نفي ا لنظير و قوله (! 2 2 !) بالتعريف يدل على إختصاصه بالصمدية .

ولهذا جاء التعريف في إسمه ا لصمد دون الأحد لأن أحدا لا يوصف به في الإثبات غيره بخلاف الصمد فإن العرب تسمى السيد صمدا قال يحيى بن أبي كثير ا الملائكة تسمى صمدا و الآدمي أجوف فقوله